

أثر بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة على

عينة من بعض الدول العربية باستخدام Panel ARDL

*Impact of Some Indicators of Economic Freedom on Attracting Foreign Direct Investment , Study on a Sample of Some Arab Countries Using Panel ARDL*

د. د. بن عامر عبد الكريم

المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر

benameurabdelkrim@gmail.com

ط. د. بن ميمون إيمان

مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول

المغربية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين

تموشنت، الجزائر

imanebenmimoun92@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/04/19

تاريخ الاستلام: 2019/10/24

**الملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع الحرية الاقتصادية من خلال بعض مؤشرات والمتمثلة في مؤشر الإنفاق الحكومي، مؤشر حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية المالية، وذلك في عينة من بعض الدول العربية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. كما تم إبراز أثر مساهمة هذه المتغيرات على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى سنة 2018 وذلك باستخدام Panel Ardl. حيث أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن معامل تصحيح الخطأ سالب (0,586 -) ومعنوي، ما يؤكد لنا على وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والمتغيرات المستقلة، حيث أن الاضطرابات والصدمات في جميع دول الدراسة سيتم تصحيحها بسرعة 58,6% في الفترة المقبلة.

**الكلمات المفتاحية:** الحرية الاقتصادية، حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر

**Abstract :** This study aims to assess the reality of some indicators of economic freedom, which are represented in the government spending index, the freedom of trade index, the freedom of investment and financial freedom, in a sample of some Arab countries, where the descriptive analytical approach was adopted. In addition to highlighting the impact of these variables on foreign direct investment received during the period from 2000 to 2018, using "Panel Ardl". The results of the standard study showed that the error correction coefficient is negative (0,586 -) and significant, which confirms to us a long - term causal relationship between FDI and independent variables, as the disturbances and shocks in all study countries will be corrected at a speed of 58.6% in the coming period.

**Key Words:** Economic freedom, Freedom of trade, Freedom of investment, Financial freedom, Foreign direct investment

**JEL Codes :** F21, F40

\*مرسل المقال: بن ميمون إيمان ( imanebenmimoun92@gmail.com )

## المقدمة:

تعد الحرية الاقتصادية الإطار المهم الذي يمكن الشركات والمستثمرين من ممارسة أعمالهم الاقتصادية وغيرها دون أي تدخل من قبل الحكومة، حيث تتيح لهم هذه الأخيرة ممارسة مسؤولياتهم واتخاذ قراراتهم ما دامت تصب في الصالح العام وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. حيث يرى الكثير من الاقتصاديين أن الأهمية النسبية للحرية الاقتصادية كعامل محدد لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تجاوزت باقي المحددات الاقتصادية التقليدية. وعليه يجزم العديد من الاقتصاديين والسياسيين أن الدول المضيفة التي تتمتع بمستويات أعلى من الحرية الاقتصادية لديها قدرة أكبر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فمثلا كان سبب نجاح الدول الآسيوية في استقطاب التدفقات الكبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية وراء رفع كل أنواع الحواجز والقيود التي من شأنها عرقلة مسار المستثمرين الأجانب.

وبالنظر إلى الاقتصاديات العربية نجد أن أغلبها تعاني من مشاكل البيروقراطية والتعقيدات الإدارية والتنظيمية التي تعيق أو تأخر أداء الأعمال فيها. وعليه جاءت هذه الدراسة لتتناول موضوع العلاقة بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بعض الدول العربية المختارة وهي الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، السعودية وتونس. حيث سيتم التركيز على بعض المؤشرات المهمة والأساسية في مؤشر الحرية الاقتصادية كمؤشر الإنفاق الحكومي ومؤشر حرية التجارة إضافة إلى مؤشر حرية الاستثمار وكذا الحرية المالية. وعليه سنطرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عينة الدول العربية؟

وانطلاقاً من هذا التساؤل الرئيسي يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الحرية الاقتصادية في عينة الدول العربية المختارة؟
- هل يوجد أثر لكل من الإنفاق الحكومي، حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية المالية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة على كل من المدى القصير والطويل؟

ومن أجل الإجابة على هذه الأسئلة، نقترح فرضية الدراسة التالية:

- إن تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الدراسة يرجع بدرجة كبيرة إلى ضعف في مؤشرات الحرية الاقتصادية فيها.

**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في التعرف على مدى أهمية الحرية الاقتصادية في دول الدراسة، وذلك من خلال التطرق إلى بعض المؤشرات التي ترتبط بالحرية الاقتصادية وهي مؤشر الإنفاق الحكومي، حرية التجارة، حرية الاستثمار، والحرية المالية. حيث سيتم دراسة طبيعة العلاقة ودرجة التأثير لكل مؤشر من هذه المؤشرات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى عينة دول الدراسة (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، السعودية وتونس).

**منهج الدراسة:** تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل دراسة وتحليل واقع الحرية الاقتصادية وبعض مؤشراتهما، كما اعتمدت هذه الدراسة على المنهج القياسي باستخدام برنامج 9 eviews

حيث تم استخدام نموذج Panel –ardl لدراسة أثر بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الدراسة.  
الدراسات السابقة:

**دراسة Vibha Kapuria-Foreman تحت عنوان Economic Freedom and Foreign Direct investment in developing Countries (2007):** تناولت هذه الدراسة اختبار أثر مؤشرات الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك خلال الفترة من 1990 إلى 1998 في 59 دولة نامية، حيث استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى. وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة طردية بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر .

**دراسة Hernan Harrera et al تحت عنوان Foreign direct investment, institutional quality, economic freedom and entrepreneurship in emerging markets (2014):** تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والجودة المؤسسية والحرية الاقتصادية وريادة الأعمال في الأسواق الناشئة، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2009 على 87 دولة باستخدام بيانات البنابل وطريقة المربعات الصغرى المعممة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر حرية الأعمال والحرية الجبائية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين وجدت علاقة عكسية بين الحرية التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول مرتفعة الدخل، وعلى العكس من ذلك وجدت علاقة إيجابية بين الحرية التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول منخفضة الدخل.

**دراسة Ajide K.B, Eregha P.B تحت عنوان Economic Freedom and FDI in ECOWAS : A panel data analysis (2014):** تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك على عينة من الشركات متعددة الجنسيات في دولة الصين خلال الفترة من 2005 إلى 2007. حيث تم استخدام بيانات البنابل من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى ونموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب بشكل أكبر نحو المناطق التي تتمتع بالحماية القوية لحقوق الملكية وكذا المستوى المرتفع لدرجات الحرية الاقتصادية.

## 1. الإطار النظري للدراسة:

### 1.1 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

كان ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة تمويل دولي بعد نهاية الحرب الباردة سنة 1991، حيث ترتب على الإعلان عن إنتاجها تراجع المساعدات الإنمائية الرسمية، والتي استخدمت كأهم أدوات الصراع على التنمية الاقتصادية للدول وإعادة بنائها بعد تضررها من الحرب. لكن الدول النامية قد واجهتها عقبات أهمها عدم كفاية رؤوس الأموال المحلية، مما استدعى ضرورة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية لما تسهم به في تزويد البلدان النامية

بالنقد الأجنبي اللازم من أجل عملية التنمية (جوامع ليبية، 2015، ص.11). حيث يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام المقيمين في دولة معينة بتأسيس مشروعات ومنشآت اقتصادية جديدة في دولة أخرى أو اكتساب أو امتلاك إضافي لجزء من منشأة مقامة سلفاً في دولة أجنبية، وذلك بشرط أن يكون نصيب مقيمي الدولة المستثمرة في هذه المنشأة كبيراً وهاماً (سامي المليجي، 2017، ص.145)، ويعرف أيضاً بأنه ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيئة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها (ماجد عطا الله، 2011، ص.98).

### 2.1 مفهوم الحرية الاقتصادية:

تعتبر الحرية الاقتصادية عنصر حاسم في رفاه الإنسان وخط رئيسي حيوي في الحفاظ على مجتمع مدني حر . وكما هو الحال في تقارير دليل الحرية الاقتصادية، فإن أفضل طريق للازدهار هو طريق الحرية أي السماح للأفراد بأن يقرروا بأنفسهم أفضل السبل لتحقيق أحلامهم وتطلعاتهم وأولويات أسرهم ( Terry Miller & al.,2018, ) (p01)، وعلى الرغم من عدم وجود سوق حرة بالكامل، إلا أن درجة الحرية يتم قياسها من خلال الرجوع إلى آليات التدخل الأكثر شيوعاً والتي من بينها: مراقبة الأسعار، الضرائب، التعريفات الجمركية على الواردات، الرقابة النقدية، الإعانات والاحتكارات الحكومية (Hernan Herrera & al, 2014,p1922).

حيث يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية عن مؤسسة التراث وصحيفة "وال ستريت" بهدف قياس درجات الحرية الاقتصادية في دول العالم على أساس 12 من العوامل الكمية والنوعية، مجمعة في أربع فئات أساسية من الحرية الاقتصادية:

- سيادة القانون: وتضم حقوق الملكية، سلامة الحكومة، والفعالية القضائية؛
- حجم الحكومة: وتضم الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة الجبائية؛
- الكفاءة التنظيمية: وتضم حرية الأعمال، حرية العمل، والحرية النقدية؛
- الأسواق المفتوحة: وتضم حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية.

يتم تصنيف كل من الحريات الاقتصادية الإثني عشر ضمن هذه الفئات على مقياس من 0 إلى 100. ويتم الحصول على الدرجة الكلية للبلد من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الإثني عشر، مع إعطاء وزن متساوي لكل منها (Index of Economic Freedom,2020).

### 3.1 أهمية الحرية الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

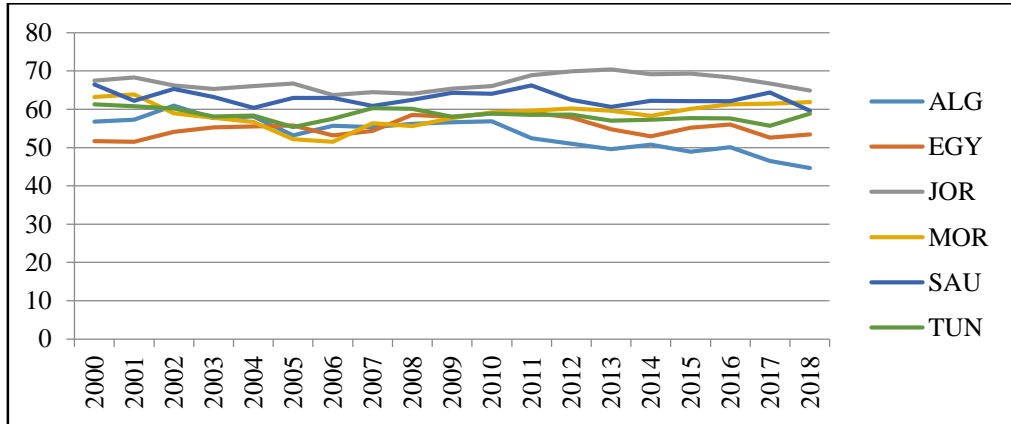
يسهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة عن مناخ الاستثمار في البلد لكونه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالعوائق الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، إذ ازدادت أهمية مؤشر الحرية الاقتصادية وتبعه من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى، وكذلك أصحاب القرار والمسؤولين لجهة خلق انطباع إيجابي عن البلد ودعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر (شوقي جباري، ص.186). وقد اتفق العديد من الاقتصاديين على أن الشركات متعددة

الجنسيات تستثمر في مواقع محددة بشكل رئيسي بسبب الأسس الاقتصادية القوية للدول المضيفة مثل حجم السوق الكبير وبيئة الاقتصاد الكلي المستقرة وتوافر العمالة الماهرة والبنية التحتية، والتي تؤثر على جاذبية البلد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Shakib Hossain, 2016, p200). حيث تعبر بيئة الأعمال عن بيئة معينة أو منظومة متكاملة تتفاعل فيها كافة العناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، كما أنها تتفاعل مع غيرها من النظم والبيئات الأخرى المتباعدة والمتجاورة بحيث تكون في مجملها البيئة الاستثمارية أو المناخ الاستثماري. وطبقا لهذه المحددات فكلما كان يعمل النظام الاقتصادي وفقا لآليات السوق والحرية الاقتصادية، وكان النظام السياسي يتميز بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني، وعدم وجود احتمالات ومخاطر الحروب كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح (أحمد عبد الاله المرابي، 2016، ص.48).

## 2. واقع مؤشر الحرية الاقتصادية في عينة الدول العربية:

تعد الحرية الاقتصادية من العوامل الأساسية التي تدعم مناخ الأعمال وتحفز على جذب الاستثمارات الأجنبية، وعليه تعمل معظم الدول العربية على تكثيف جهودها من أجل اللحاق بمصاف الدول الحرة اقتصاديا، إلا أن ما تكشفه التقارير السنوية التي تصدرها المؤسسات الدولية عن أداء الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية لم يرتقي إلى المستوى المطلوب مقارنة بما تزخر به من الإمكانيات. ولهذا سنحاول من خلال هذا الجزء دراسة تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في عينة من بعض الدول العربية خلال الفترة 2000-2018

### الشكل 01: "تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في عينة الدول العربية خلال الفترة 2000-2018"



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤسسة هيريتاج

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن دولة الأردن تصدرت دول الدراسة في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2018 حيث ارتفع أداءها خلال الفترة الأخيرة، حيث بلغ المؤشر ذروته خلال سنة 2013 بقيمة 70,4 من أصل 100 نقطة لتحل المرتبة 33 عالميا. وقد تراجع أداء الأردن خلال سنتي 2017 و 2018 حيث بلغ 66,7 و 64,9 على التوالي. احتل فيها خلال سنة 2018 المرتبة 62 عالميا، وذلك بسبب تراجع أداءها في مؤشر حماية حقوق الملكية والحرية من الفساد.

ومن ثم جاءت السعودية حيث بلغ متوسط أدائها في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2018 القيمة 62,9 من أصل 100 نقطة ، وقد احتلت السعودية المرتبة 98 عالميا خلال سنة 2018 وذلك بنتيجة أداء بلغت 59,6 نقطة. وقد أحرزت السعودية تقدما ملحوظا في مجال حرية التجارة والسياسات الضريبية وحرية الاستثمار من خلال فتح الأسواق أمام المستثمرين الأجانب.

تليها دولة المغرب حيث بلغ متوسط أدائها في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2018 القيمة 58,72، وقد شهد تطورها في هذا المؤشر تغيرا بين الارتفاع والانخفاض حيث كان يبلغ أداء المغرب في مؤشر الحرية الاقتصادية القيمة 63,9 سنة 2001 لينخفض بعدها تدريجيا إلى غاية سنة 2006 حيث وصل القيمة 51,5 من أصل 100 نقطة، ومن ثم شهد ارتفاعا تدريجيا إلى غاية سنة 2018 أين بلغ القيمة 61,9 واحتلت المرتبة 86 عالميا. وقد تحسنت المغرب في حماية حقوق الملكية والنظام القانوني زيادة على ذلك تقدمت في مؤشرات حرية التجارة والاستثمار وتنظيم الأعمال.

ومن ثم تأتي تونس التي احتلت المرتبة الرابعة من بين دول الدراسة حيث بلغ متوسط أدائها في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2018 القيمة 58,44 من أصل 100 نقطة، حيث كان يبلغ أداء تونس في هذا المؤشر القيمة 61,3 سنة 2000 ، وقد شهد انخفاضا خاصة خلال الآونة الأخيرة حيث وصل سنة 2018 إلى أداء بلغ 58,9 محتملة بذلك المرتبة 99 عالميا ويرجع هذا التأخر إلى عدم الاستقرار السياسي وفشل الإصلاحات في تحقيق فوائد ملموسة.

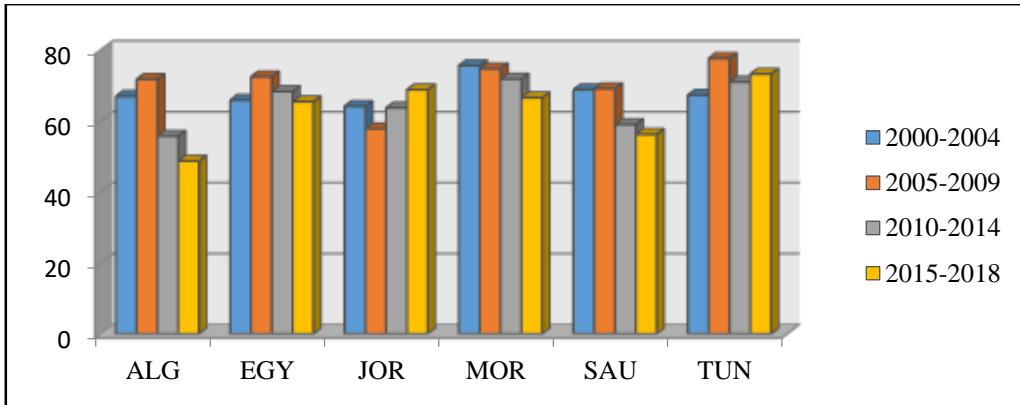
أما دولة مصر فقد بلغ متوسط أدائها في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2018 القيمة 55,20 من أصل 100 نقطة، وبالتالي فهي تصنف على أن اقتصادها معظمه غير حر، حيث احتلت مصر المرتبة 139 عالميا خلال سنة 2018. وذلك راجع إلى تراجع مصر في عدد من المؤشرات الفرعية مثل نزاهة الحكومة والفعالية القضائية، الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى تراجع أدائها في مؤشر حرية الأعمال وحرية التجارة، فضلا عن الظروف السياسية والاقتصادية المتوترة التي مرت بها الدولة مؤخرا.

وتتذيل الجزائر ترتيب دول الدراسة، حيث بلغ متوسط أدائها في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2000-2018 القيمة 53,63 وهو ما يظهر أن الاقتصاد معظمه غير حر، ومن خلال تتبع تطور المؤشر خلال فترة الدراسة نلاحظ أن مؤشر الحرية الاقتصادية كان متذبذبا بين الانخفاض والارتفاع في مجال محدود ليصل أدنى تصنيف خلال السنوات الأخيرة أين صنفت من بين الدول القمعية للحرية الاقتصادية حيث حققت أداء بلغ 44,7 من أصل 100 نقطة خلال سنة 2018 احتلت من خلالها المرتبة 172 عالميا من بين 180 دولة. ويرجع هذا التأخر إلى أسباب عدة من بينها البيروقراطية، كما أن أدائها متواضع فيما يتعلق بحرية التجارة وحرية الاستثمار وبحيث تصنف على أنها من أقل الدول انفتاحا وحرية من الناحية الاقتصادية.

## 1.2 واقع الإنفاق الحكومي في عينة الدول العربية:

إن الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر يدعمان أهداف النمو للاقتصاديات في جميع أنحاء العالم. فقد افترض Ke-Young & Hermming 1991 أن الإنفاق الحكومي هو أحد الاستراتيجيات التدخلية التي تقوم بها الحكومة للتعويض عن فشل السوق التنافسية وتأمين العدالة في التوزيع (Emmanuel 2015, P79). ويصر العديد من السياسيين، المؤسسة المالية الدولية، وخبراء الاقتصاد على أن البلد الذي يعجز عن كبح الإنفاق الحكومي سيفقد مكانته التنافسية ضمن مجموعة الدول المستقطبة للاستثمارات على اعتبار أن القطاع الحكومي الكبير يعد بمثابة منافس غير مشجع للمستثمرين الأجانب. وفي سياق التطرق إلى عينة الدول العربية يوضح الشكل 02 تطور مؤشر الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2000-2018.

الشكل 02: "تطور مؤشر الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2000-2018 بعينة الدول العربية"



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤسسة هيريتاج

حققت دولة المغرب أداء جيد في مؤشر الإنفاق الحكومي بمتوسط أداء بلغ 72,52 من أصل 100 نقطة خلال الفترة 2000-2018، بالرغم من أن هذا المؤشر قد انخفض خلال الفترة 2015-2018 أين بلغ متوسط أدائه القيمة 66,62 مقارنة بالفترة 2000-2004 أين كان متوسط أدائه يبلغ القيمة 75,66. في حين تلتها دولة تونس من حيث متوسط أدائها في مؤشر الإنفاق الحكومي بالقيمة 72,27 من أصل 100 نقطة خلال الفترة 2000-2018، حيث يبلغ الإنفاق الحكومي في تونس 31,2% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم تأتي دولة مصر بمتوسط أداء بلغ 68,21 من أصل 100 نقطة، وقد ارتفع مستوى الإنفاق الحكومي بمصر بسبب حزمة الحوافز المالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية. أما السعودية فقد مرت متوسط أدائها في مؤشر الإنفاق الحكومي خلال الفترة من 2000 إلى 2018 بالقيمة 63,72 من أصل 100 نقطة. ومن ثم تأتي الأردن بمتوسط أداء 63,38 من أصل 100 نقطة، والملاحظ أن تطور حجم الإنفاق الحكومي في ارتفاع خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالفترة 2005-2009. في حين تأتي الجزائر في مؤخرة ترتيب دول الدراسة والتي بلغ متوسط أدائها

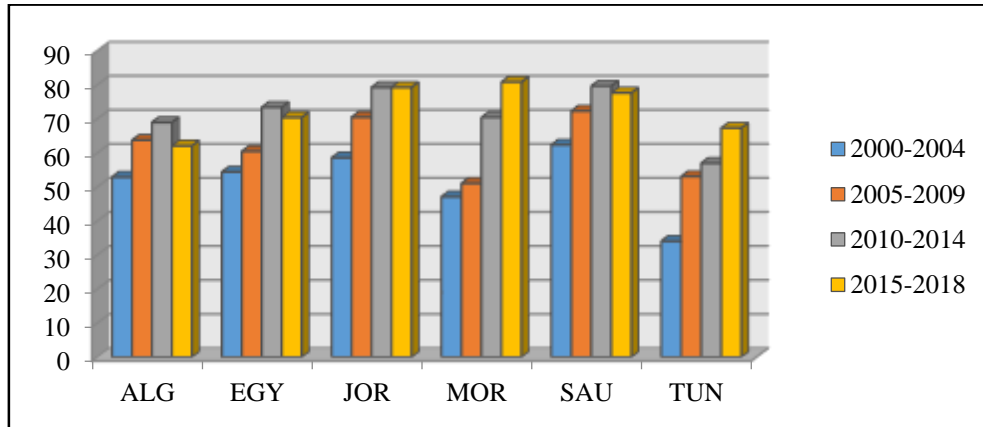
61,47 من 100 نقطة، حيث لوحظ تراجع كبير في حجم الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2010-2018. وذلك بسبب تقلبات أسعار النفط خاصة وأن الإنفاق الحكومي في الجزائر يمول عن طريق عائدات تصدير البترول والغاز.

## 2.2 واقع حرية التجارة في عينة الدول العربية :

إن الدرجة التي تعيق بها الحكومة التدفق الحر للتجارة الخارجية لها تأثير مباشر على قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم الاقتصادية وتحقيق أقصى قدر من إنتاجيتهم ورفاهيتهم. كما أن الرسوم الجمركية على سبيل المثال تزيد بشكل مباشر الأسعار التي يدفعها المستهلكون المحليون مقابل الواردات الأجنبية، كما أنها تشوه أيضاً حوافز الإنتاج للمنتجين المحليين، مما يجعلهم ينتجون سلع تفتقر إلى الميزة النسبية، وهذا ما يعيق الكفاءة الاقتصادية الشاملة والنمو. وعموماً في العديد من الحالات، تضع القيود التجارية منتجات وخدمات التكنولوجيا المتقدمة بعيداً عن متناول رواد الأعمال المحليين، مما يحد من نموهم الإنتاجي (The Heritage Foundation , 2018, P14).

ويختلف تصنيف الدول العربية في حرية التجارة باختلاف معاملاتها وقوانينها التجارية، حيث يوضح الشكل 03 تطور مؤشر حرية التجارة بعينة الدول العربية خلال الفترة 2000-2018.

الشكل 03: "تطور مؤشر حرية التجارة خلال الفترة 2018-2000 بعينة الدول العربية"



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤسسة هيريتاج

حققت كل من السعودية والأردن أداء جيداً في مؤشر حرية التجارة تعدى متوسط أداءهما القيمة 70 من أصل 100 نقطة خلال الفترة من 2000 إلى 2018. حيث قامت السعودية بتيسير التجارة من خلال تمديد إعفاء التعريفات الجمركية على المواد الخام والسلع نصف المصنعة والمعدات وقطع الغيار من ستة أشهر إلى 12 شهراً، بالإضافة إلى تطبيق نموذج التخليص الجمركي للتصدير وللإستيراد. في حين حققت مصر متوسط أداء بلغ 64,4 خلال الفترة من 2000 إلى 2018. هذا واستطاعت المغرب أن تحقق تطوراً ملحوظاً في مؤشر حرية التجارة حيث بلغ متوسط أداءها خلال الفترة 2015-2018 القيمة 80,85 من أصل 100 نقطة وذلك مقارنة بالقيمة 47,12 كمتوسط أداء خلال الفترة 2000-2004. حيث قامت المغرب مؤخراً بتحديث إجراءات

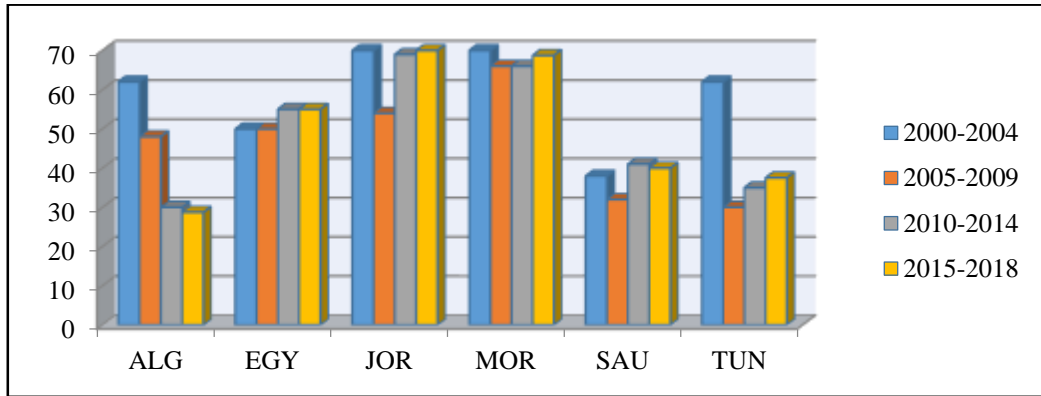


الجمارك حيث بلغ متوسط معدل التعريف الجمركية ب 3,4%، ومن ثم تأتي الجزائر بمتوسط أداء بلغ 52,11 من أصل 100 نقطة حيث لا تزال متأخرة عن باقي دول الدراسة بسبب استمرار الحواجز التنظيمية وتفاهم إجراءات التخليص الجمركي التي تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه المستثمرين الأجانب.

### 3.2 واقع حرية الاستثمار في عينة الدول العربية:

توفر بيئة الاستثمار الحرة والمفتوحة أقصى فرص وحوافز للأعمال التجارية من أجل توسيع النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل. فالقيود المفروضة على حركة رأس المال على الصعيدين المحلي والدولي تعرقل تخصيص الفعال للموارد وتحد من الإنتاجية وتشوه عملية صنع القرار الاقتصادي. كما يمكن أن تحد القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر من التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال، وبالتالي تقلص الأسواق وتقلل فرص النمو. وعموما فإن البيئة الاستثمارية التي يكون فيها الأفراد والشركات أحراراً في اختيار مكان الاستثمار وكيفية الاستثمار فيه، تساعد على تدفق رأس المال إلى أفضل استخداماته. حيث كلما زادت القيود التي يفرضها بلد ما على الاستثمار، انخفض مستوى نشاطه التجاري (The Heritage Foundation, 2018, P15)، وعليه سنوضح من الشكل 04 تطور مؤشر حرية الاستثمار بعينة الدول العربية وذلك خلال الفترة من 2000 إلى 2018.

الشكل 04: "تطور مؤشر حرية الاستثمار خلال الفترة 2000-2018 بعينة الدول العربية"



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤسسة هيريتاج

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن المغرب سجلت أحسن أداء في مؤشر حرية الاستثمار خلال الفترة 2000-2018 من بين دول الدراسة حيث بلغ متوسط أدائها القيمة 67,63 من أصل 100 نقطة، حيث تعامل المغرب مع الاستثمارات المحلية أو الأجنبية بشكل عادل، إضافة إلى سماحها بالملكية الأجنبية بنسبة 100% في معظم قطاعات اقتصادها. تليها دولة الأردن التي سجلت متوسط أداء بلغ 65,52 من أصل 100 نقطة، وقد شهدت الأردن من سنة 2006 إلى غاية سنة 2010 انخفاضا في مؤشر حرية الاستثمار وذلك راجع إلى ضعف برامج الإصلاحات التي تمس بيئة الاستثمار في الأردن حيث كان التقدم الذي أحرزته دول أخرى ضمن مجموعة الدول التي يشملها التقرير السبب وراء تراجع مرتبة الأردن في مؤشر حرية الاستثمار. إلا أنه بعد سنة

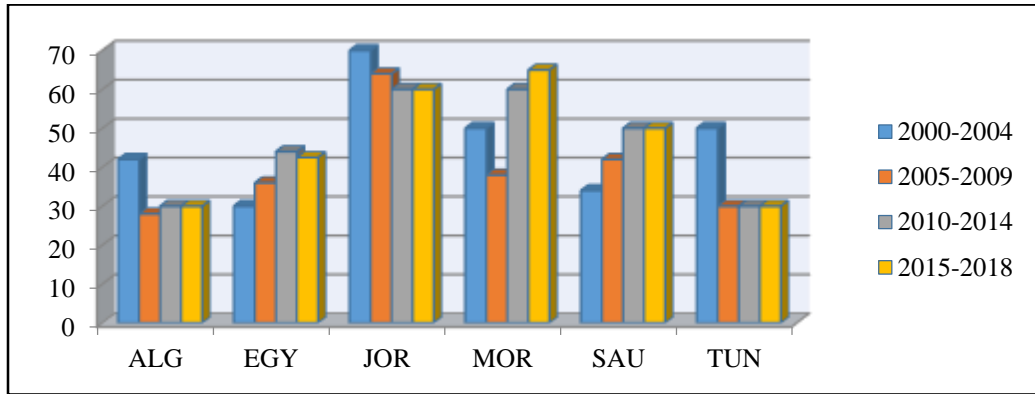
2010 استعادت الأردن مكانتها بحكم أنها تتمتع بيئة مشجعة للأعمال وتعمل على مساندة الاستثمار من قبل القطاع الخاص. تلي الترتيب دولة مصر التي بلغ متوسط أداءها القيمة 52,36 من أصل 100 نقطة. حيث تجيز مصر للأجانب تملك ما يصل إلى 100% من المشروع الاستثماري في حين تبقى بعض القطاعات مقيدة إضافة إلى تعقد القوانين العقارية، كما تعتبر الملكية الأجنبية للأراضي في بعض المناطق محظورة. ومن ثم جاءت الجزائر بمتوسط أداء بلغ 42,89 من أصل 100 نقطة، حيث نلاحظ من الشكل أن تصنيف مؤشر حرية الاستثمار تراجع خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالفترة من 2000 إلى 2010، ويعود هذا التراجع إلى ضعف برامج الإصلاحات التي تمس بيئة الاستثمار زيادة على تعقد قوانين الملكية بالجزائر حيث يشترط أن تكون غالبية الملكية في الاستثمارات الأجنبية الجديدة جزائرية. أما بالنسبة لدولة تونس فقد بلغ متوسط أداءها في مؤشر حرية الاستثمار خلال الفترة 2000-2018 القيمة 41,31 من أصل 100 نقطة، والملاحظ أن حرية الاستثمار خلال الفترة 2000-2004 كانت تبلغ أعلى مستوياتها بتونس نتيجة الحوافز والجهود المبذولة في سبيل تحرير الاستثمار إلا أنه تراجع بسبب ارتفاع تكاليف التجارة والرسوم الجمركية وعمليات تقييد الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات لكي لا يتأثر به المستثمرين المحليين زيادة على تدخل الحكومة في عمليات التملك الأجنبي الكامل للمشاريع. وتأتي دولة السعودية متأخرة عن دول الدراسة في مؤشر حرية الاستثمار بمتوسط أداء بلغ 37,63 من أصل 100 نقطة، وترجع هذه المرتبة إلى شرط اتخاذ شركاء محليين في بعض القطاعات ضمن المشاريع الأجنبية، كما يمنع الاستثمار الأجنبي في 16 من قطاعات الصناعات التحويلية والخدمات ومختلف القطاعات الفرعية.

#### 4.2 واقع الحرية المالية في عينة الدول العربية:

يضمن النظام المالي الرسمي الذي يعمل بكفاءة توفر خدمات متنوعة للدخار والائتمان والاستثمار للأفراد والشركات. من خلال توسيع فرص التمويل وتعزيز أنشطة الأعمال، وبالتالي تشجع البيئة المصرفية المفتوحة على المنافسة من أجل توفير الوساطة المالية الأكثر كفاءة بين الأسر والشركات وكذلك بين المستثمرين ورجال الأعمال. حيث إن التنظيم المصرفي والمالي من قبل الدولة التي تتجاوز ضمان الشفافية والأمانة في الأسواق المالية يمكن أن يعيق الكفاءة، ويزيد من تكاليف تمويل أنشطة الأعمال، ويحد من المنافسة. فعلى سبيل المثال يعتبر تدخل الحكومة في سوق الأسهم متعارضاً مع خيارات ملايين الأفراد وذلك بالتدخل في تسعير رأس المال الذي يعد في حد ذاته الوظيفة الأكثر أهمية في اقتصاد السوق (The Heritage Foundation , 2018, P15).

ومن خلال الشكل 05 سنوضح تطور مؤشر الحرية المالية في عينة من الدول العربية وذلك خلال الفترة من 2000 إلى 2018.

## الشكل 05: "تطور مؤشر الحرية المالية خلال الفترة 2000-2018 بعينة الدول العربية"



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤسسة هيريتاج

تحتل الأردن الصدارة من بين دول الدراسة في مؤشر الحرية المالية والتي بلغ متوسط أداءها خلال الفترة 2000-2018 القيمة 63,68 من أصل 100 نقطة، حيث يتمتع القطاع المالي والمصرفي بالأردن بالمرونة والكفاءة وتتوافق سياساته إلى حد ما مع المعايير الدولية، تليها دولة المغرب بمتوسط أداء بلغ 52,63 من أصل 100 نقطة، حيث شهد القطاع المالي في المغرب عمليات تحديث وتوسيع مستمرة ويعتبر من أكثر القطاعات المصرفية تحمرا في شمال إفريقيا، في حين أن الأسواق المالية تعد متطورة نسبيا، ومن ثم تأتي السعودية بمتوسط أداء دون المتوسط بلغ 43,68 من أصل 100 نقطة، إلا أن السعودية حسنت من أداءها خلال السنوات العشر الأخيرة، حيث قامت بتخفيف متطلبات الترخيص للاستثمار الأجنبي في مجال الخدمات المالية، وقد أثبتت الشركات المالية الأجنبية حضورها القوي في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية والوساطة المالية المحلية، بالإضافة إلى أن التحسين في المعايير التنظيمية والإشرافية والمحاسبية جعل النظام المالي السعودي أكثر استقرارا وشفافية (Heritage foundation, 2011, p356). أما دولة مصر فقد بلغ متوسط أداءها في مؤشر الحرية المالية خلال الفترة 2000-2018 القيمة 37,89 من أصل 100 نقطة، وبالرغم من الأداء الضعيف خلال الفترة 2000-2008 إلا أنه بدأ يتحسن انطلاقا من سنة 2009 بسبب إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية من أجل ضمان التسهيل والتقدم المستمر فيما يرتبط بتطور السوق المالي. ومن ثم تأتي دولة تونس بمتوسط أداء بلغ القيمة 35,26 من أصل 100 نقطة خلال فترة الدراسة، والملاحظ أن تصنيف مؤشر الحرية المالية قد تراجع إلى 30 نقطة خلال الفترة 2005-2018، وهذا راجع إلى ضعف القطاع المالي وخضوعه لسيطرة الحكومة. وتذيل الجزائر ترتيب دول الدراسة في مؤشر الحرية المالية بنتيجة أداء بلغت 32,63 من أصل 100 نقطة خلال الفترة 2000-2018، وهذا راجع إلى ضعف النظام المالي والمصرفي حيث لا يزال يخضع للتدخل الحكومي، كما نقص وتأخر عمليات التحديث في القطاع المصرفي أدى إلى الاستخدام الغير الفعال للائتمان. في حين لا تزال البورصة تعاني من تخلف شديد مما يجعل الجزائر بيئة عمل لا تتمتع بالحرية المالية.

### 3. دراسة قياسية لأثر بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الدول العربية:

في هذا الجزء سنختبر أثر بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية ( الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، السعودية، تونس) للفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2018 وهذا باستخدام Panel- ARDL حيث تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من خلال قاعدة بيانات مؤسسة التراث (هيريتاج) ومؤسسة البنك الدولي. وتتمثل هذه المتغيرات في:

- المتغير التابع: **FDI**: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي؛
- المتغيرات المستقلة: مؤشر الحرية الاقتصادية: يصنف على مقياس من 0 إلى 100 من قبل مؤسسة التراث، وسيتم قياسه اعتماداً على بعض المؤشرات وهي: **GS**: الإنفاق الحكومي؛ **TF**: حرية التجارة؛ **IF**: حرية الاستثمار؛ **FF**: الحرية المالية؛ **GDP**: نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية.

#### 1.3 اختبار جذر الوحدة UNIT ROOT

لاختبار استقرارية متغيرات الدراسة سيتم الاستعانة باختباري **IPS** و **LLC** بحيث:

✓ **H0**: وجود جذر وحدة أي سلسلة غير مستقرة؛

✓ **H1**: غياب جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة.

الجدول 01: "اختبار جذر الوحدة بطريقة **LLC** و **IPS** عند المستوى الأصلي"

	IPS	LLC		
	الاحتمال	النموذج	الاحتمال	النموذج
<b>FDI</b>	0.0245	الأول	0.0630	الأول
	0.2038	الثاني	0.1831	الثاني
<b>GS</b>	0.0522	الأول	0.0650	الأول
	0.0344	الثاني	0.0026	الثاني
<b>TF</b>	0.6476	الأول	0.1764	الأول
	0.5761	الثاني	0.3458	الثاني
<b>IF</b>	0.0071	الأول	0.0006	الأول
	0.0865	الثاني	0.0140	الثاني
<b>FF</b>	0.3276	الأول	0.1390	الأول
	0.5654	الثاني	0.4786	الثاني
<b>GDP</b>	0.0986	الأول	0.2586	الأول
	0.0861	الثاني	0.9808	الثاني

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات لم تستقر عند المستوى وهذا في النموذج الأول والثاني لأن prob كانت أكبر من 5 بالمائة لجميع المتغيرات المدروسة ماعدا المتغير IF الذي كان مستقر عند المستوى فهو متكامل من الدرجة الصفر 10 ، ولهذا قد تم أخذ الفرق الأول للمتغيرات غير المستقرة عند المستوى لجعلها خالية من جذر الوحدة، والنتائج موضحة في الجدول أدناه .

### الجدول 02: "اختبار جذر الوحدة بطريقة LLC و IPS عند الفرق الأول"

IPS		LLC		
الاحتمال	النموذج	الاحتمال	النموذج	
0.0000	الأول	0.000	الأول	<b>FDI</b>
0.0012	الثاني	0.0033	الثاني	
0.0000	الأول	0.0065	الأول	<b>GS</b>
0.0251	الثاني	0.3595	الثاني	
0.0000	الأول	0.0004	الأول	<b>TF</b>
0.0109	الثاني	0.0283	الثاني	
0.0016	الأول	0.0106	الأول	<b>FF</b>
0.0027	الثاني	0.0001	الثاني	
0.0000	الأول	0.0000	الأول	<b>GDP</b>
0.0000	الثاني	0.0000	الثاني	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

وعليه نستخلص أن المتغيرات التي لم تستقر عند المستوى FDI، GS، TF، FF، GDP، قد استقرت عند الفرق الأول، حيث تظهر أن prob = 0.000 أي أقل من 5 بالمائة إذن هذه المتغيرات مستقرة فهي متكاملة من الدرجة 1.

### 2.3 تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG-ARDL:

وبناء على نتائج اختبار جذر وحدة التي كشفت عن أن جميع المتغيرات هي متكاملة تماما من الدرجة الأولى، باستثناء IF فهو متكامل من الدرجة صفر. لذلك يمكننا المضي قدما في التقدير باستخدام طريقة PMG-ARDL التي اقترحها (Pesaran et al. 1999) للعلاقة التي تجمع بين الاستثمار الأجنبي المباشر مع باقي المتغيرات التفسيرية وهذا بالمدى الطويل والمدى القصير ببعض الدول العربية المختارة، للفترة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2018.

## الجدول 03: "المعاملات المقدرة بالمدى الطويل ( المتغير التابع: FDI)"

Regressor	PMG	t-statistic	Prob
GS	0.0778	4.759	0.0000
TF	-0.0592	-2.027	0.0466
IF	-0.0442	-2.739	0.0079
FF	0.0248	2.0688	0.0424
GDP	0.0391	0.4670	0.6420
Akaike Info. Criterion		3.5656	
Schwarz Criterion		4.6937	
S.E. of Regression		1.8054	
Residual Sum of Squares		218.3973	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

تشير نتائج التقدير إلى أن مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط طردياً مع كل من مؤشر الإنفاق الحكومي GS ومؤشر الحرية المالية FF مع وجود دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. بينما يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد عكسياً مع كل من مؤشر حرية التجارة TF ومؤشر حرية الاستثمار IF، حيث يوجد دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%. أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فليس له أي دلالة إحصائية عند جميع المستويات وبالتالي فهو لا يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالمدى الطويل.

## الجدول 04: "المعاملات المقدرة بالمدى القصير ( المتغير التابع: FDI)"

Regressor	PMG	ALG	EGY	JOR	MOR	SAU	TUN
GS	-0.025 (0.453)	-0.026 (0.000)*	0.016 (0.100)	-0.186 (0.005)*	0.020 (0.010)*	0.033 (0.000)	-0.008 (0.284)
TF	0,095 (0.244)	0.020 (0.000)*	-0.103 (0.001)*	0.452 (0.001)*	-0.009 (0.004)*	0.195 (0.000)*	0.020 (0.002)*
IF	-0,058 (0.545)	0.028 (0.000)*	0.014 (0.022)**	-0.530 (0.000)*	0.068 (0.003)*	-0.012 (0.005)*	0.109 (0.000)*
FF	-0,012 (0.502)	0.025 (0.000)*	0.097 (0.000)*	0.016 (0.915)	-0.021 (0.002)*	-0.014 (0.006)*	0.015 (0.421)
GDP	-0,198 (0.613)	0.012 (0.014)**	0.731 (0.000)*	-2.057 (0.037)**	0.118 (0.001)	-0.093 (0.000)*	0.099 (0.097)
ECM <sub>t-1</sub>	-0,586 (0.000)*	-0.949 (0.000)*	-0.157 (0.005)*	-0.874 (0.001)*	-0.314 (0.004)	-0.249 (0.000)*	-0.977 (0.000)*

(\*) معنوي عند 1% و 5% و 10% ، (\*\*) معنوي عند 5% و 10%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

## 4. تحليل النتائج:

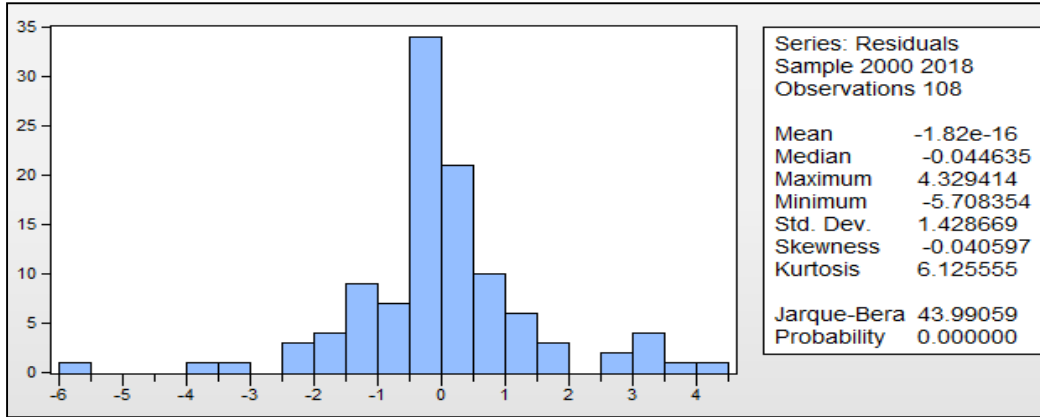
- تشير نتائج التقدير PMG للمدى القصير إلى أن هناك علاقة طردية تجمع بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ومؤشر حرية التجارة TF مع عدم وجود دلالة إحصائية، في حين تجمع علاقة عكسية مع كل من الإنفاق الحكومي وحرية الاستثمار والحرية المالية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما يظهر لنا معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة (0,586 -) والاحتمال المرافق له 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%. إذن هذا ما يؤكد لنا وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد مع المتغيرات المستقلة، حيث أن الاضطرابات والصدمات في جميع دول الدراسة سيتم تصحيحها بسرعة 58,6% في الفترة المقبلة.
- هناك علاقة عكسية قصيرة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر مع مؤشر الإنفاق الحكومي، حيث زيادة 1% في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى الانخفاض بنسبة 0,025% في تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشر، وفيما يتعلق بالنتائج الخاصة بكل دولة فنلاحظ أن هناك علاقة إيجابية بين مؤشر الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر في كل من دولة مصر، المغرب والسعودية، حيث تصدر السعودية أعلى نسبة مساهمة للإنفاق الحكومي في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ب 0,033% أما أدنى نسبة فقد سجلت بدولة الأردن بنسبة 0,186% -
- توجد علاقة إيجابية قصيرة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع مؤشر حرية التجارة، حيث أن زيادة 1% في حرية التجارة تؤدي إلى الزيادة بنسبة 0,095% في الاستثمار الأجنبي المباشر، وتظهر النتائج الخاصة بكل دولة أن العلاقة بين المؤشرين كانت إيجابية في كل من دولة الجزائر والأردن والسعودية وتونس، حيث سجلت دولة الأردن أعلى نسبة مساهمة لحرية التجارة في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بنسبة 0,452% تليها السعودية بنسبة 0,195%، في حين كانت العلاقة عكسية بين المتغير التابع والمستقل في كل من دولة مصر والمغرب، حيث سجلت مصر أدنى نسبة بلغت -0,103%
- كما نلاحظ من خلال تقدير pmg وجود علاقة عكسية تجمع بين حرية الاستثمار وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن نمو 1% في مؤشر حرية الاستثمار يؤدي إلى الانخفاض بنسبة 0,058% في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد. وتظهر النتائج الخاصة بكل دولة وجود علاقة عكسية فقط في دولتي الأردن والسعودية، في حين أن هناك علاقة إيجابية بين المتغيرين في كل من دولة الجزائر، مصر، المغرب وتونس، حيث سجلت أعلى مساهمة لمؤشر حرية الاستثمار في الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة تونس بنسبة 0,109% تليها المغرب بنسبة 0,068%. وأقل مساهمة بدولة مصر بنسبة 0,014%.
- كما توجد علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر الحرية المالية، حيث أن الزيادة ب 1% في الحرية المالية تؤدي الانخفاض بنسبة 0,012% في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد. وتبين النتائج الخاصة بكل دولة وجود علاقة عكسية بين هاذين المتغيرين في كل من دولة المغرب والسعودية، في حين سجلت كل

من الجزائر، مصر، الأردن وتونس علاقة إيجابية بين الحرية المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث كانت أعلى مساهمة للحرية المالية بدولة مصر بنسبة 0,097% في حين كانت أدنى مساهمة بدولة تونس بنسبة 0,015%.

• أما العلاقة بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر فكانت علاقة عكسية، حيث الزيادة ب 1% في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى الانخفاض ب 0,198% في الاستثمار الأجنبي المباشر. وتظهر هذه العلاقة العكسية في كل من دولة الأردن والسعودية، في حين كانت العلاقة بين  $gdp$  و  $fdi$  إيجابية في كل من دولة الجزائر، مصر، المغرب وتونس حيث كانت أعلى مساهمة لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة مصر وذلك بنسبة 0,731% تلتها دولة المغرب بنسبة 0,118%، في حين سجلت الجزائر أقل نسبة مساهمة ب 0,012%.

ومن أجل الحصول على نتائج تقدير جيدة ل  $pmg$ ، يفترض نموذج  $panel-Ardl$  أن معامل تصحيح الخطأ أن يكون بشكل مستقل ومتماثل وموزع عبر الدول وعلى مر الزمن، وهذا ما يوضحه الشكل رقم 6 أن توزيع معاملات تصحيح الخطأ المقدرة التي تؤكد أن البواقي تتبع توزيع طبيعي. وقد أظهرت النتائج إلى أن نموذج  $panel-Ardl$  الذي اعتمده هذه الدراسة محدد بشكل صحيح وأن المعاملات المقدرة تتسم بالكفاءة وليست متحيزة.

الشكل 06: "اختبار التوزيع الطبيعي"



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 9



## الخلاصة:

لقد سعت هذه الدراسة لتقييم واقع الحرية الاقتصادية من خلال التطرق لبعض مؤشراتنا ببعض الدول العربية المختارة وهي الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، السعودية وتونس، وذلك مع إجراء دراسة قياسية لأثر هذه المؤشرات على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها وذلك خلال الفترة من 2000 إلى سنة 2018. وقد كشفت هذه الدراسة أن أداء الدول العربية المختارة كان متفاوتا في مؤشر الحرية الاقتصادية حيث صنفت الأردن والسعودية على أنها ذات حرية اقتصادية معتدلة خلال الفترة المدروسة، في حين صنفت كل من دولة مصر، المغرب وتونس بأنها ذات حرية اقتصادية ضعيفة غير أن تصنيف المغرب في السنوات الأخيرة قفز إلى كونه اقتصاد ذو حرية معتدلة، أما بالنسبة للجزائر فتراوح تصنيفها بين الدول ذات حرية اقتصادية ضعيفة والدول القمعية خاصة خلال السنوات الأخيرة أين تراجعت إلى أدنى مستوياتها. ومن خلال الدراسة القياسية اتضح أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، وقد أشارت نتائج التقدير بالمدى الطويل إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد يرتبط طرديا مع كل من الإنفاق الحكومي والحرية المالية مع وجود دلالة إحصائية، في حين أنه يرتبط عكسيا مع حرية التجارة وحرية الاستثمار وبالتالي فإنه بالرغم من أن أداء دول الدراسة في مؤشري حرية الاستثمار وحرية التجارة ضعيف نوعا ما إلا أنه لا يساهم إيجابيا في جذب الاستثمار الأجنبي على المدى الطويل.

كما ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة (0,586 -) وهو ما يؤكد لنا الاضطرابات والصدمات في جميع دول الدراسة سيتم تصحيحها بسرعة 58,6% في الفترة المقبلة. كما كشف لنا التقدير قصير الأجل وجود علاقة إيجابية قصيرة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر حرية التجارة، حيث أن زيادة 1% في حرية التجارة تؤدي إلى الزيادة بنسبة 0.095% في الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تبين لنا وجود تفاوت بين الدول في مؤشرات الحرية الاقتصادية.

## قائمة المراجع:

- المراعي أحمد عبد اللاه (2016)، المحاكم الاقتصادية كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر.
- المليجي سامي محمد محمود (2017)، الاقتصاد الدولي وتقييم المشروعات، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية.
- جباري شوقي، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كحتمية للاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 49.

- جوامع ليبية (2015/2014)، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية 2000-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- ماجد احمد عطا الله (2011)، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
- Ajudua Emmanuel, Ojima Davis J.P (2015), Government Expenditure, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Nigeria, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol 6, No 8.
- Heritage foundation (2011), Economic freedom report,.
- Hernan Herrera-Echeverri, Jerry Haar , Juan Breton (2014), Foreign direct investment, institutional quality, economic freedom and entrepreneurship in emerging markets, Journal of Business Research 67.
- Hossain Shakib (2016), Foreign Direct Investment, Economic Freedom and Economic Growth : Evidence From Developing Countries, International Journal of Economics and Finance, Vol.8, No.11.
- Index of Economic Freedom, <https://www.heritage.org/index/about>
- Miller Terry, Anthony B.Kim, James M.Roberts (2018), Index of Economic Freedom, The Heritage foundation,.
- The Heritage Foundation (2018) , Index of economic freedom report, P14.